Lebanese Association aiming to promote tax ethics & compliance
by informing citizens about their rights & obligations.

MOF # 2989418

الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC تحذر من تآكل القوة الشرائية وتعميق اللا عدالة الضريبية وتدعو لإصلاح ضريبي شامل بدلاً من "الحلول الطارئة" و "المجتزأة"

أعربت الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين (ALDIC) عن قلقها الشديد إزاء التوجهات المالية الأخيرة للحكومة، والمتمثلة في المرسوم الوزاري القاضي برفع أسعار صفيحة البنزين بمقدار 300,000 ليرة لبنانية، وزيادة ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 1% من خلال ارسال مشروع قانون بهذا الخصوص إلى مجلس النواب .

وأكدت الجمعية بأن الاستمرار في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التنازلية يمثل تهديداً مباشراً للعدالة الضريبية والنظام الاقتصادي، ويؤدي إلى تآكل ما تبقى من قدرة شرائية للمواطنين، خاصة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي باتت تتحمل العبء الأكبر من الأزمة.

كان الأجدر بالحكومة، قبل اللجوء إلى رفع الضرائب والرسوم بهدف تغطية الإنفاق الاضافي المستجد، أن تعمل على تعزيز الإيرادات المستحقة والمستدامة من جهة وترشيد الإنفاق من جهة اخرى وذلك، من خلال:

- تحصيل الضرائب المستحقة وغير المدفوعة من كبار المكلفين من خلال ما تتيحه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء من تدابير رادعة وعقابية.

. توسيع قاعدة المكلفين من خلال تفعيل إجراءات المسح الميداني بالتعاون مع البلديات والمؤسسات العامة والمكننة وانظمة الذكاء الاصطناعي لكشف المكتومين والمتهربين والمخالفين مع ما يترافق من إجراءات لتعميم الرقم الضريبي والهوية الإلكترونية على جميع المقيمين مواطنين واجانب .

·تعديل وتطوير نظام الإعفاءات والحوافز الضريبية المعمول به راهناً وجعله أكثر عدلاً وفعالية. ومن هذا المنطلق إلغاء إعفاءات غير مجدية وغير عادلة على غرار الإعفاءات الممنوحة لشركات الملاحة الجوية والبحرية ولمصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل، كما وإعفاءات تسمح بعمليات وهمية للتهرب المقونن من الضريبة وبالمقابل، إستحداث إعفاءات مؤقتة وخاصة لتشجيع الإستثمار و النمو والتنمية المستدامة.

·رفع الضريبة على بعض القطاعات تستثمر مرافق أو أملاك عامة أو ثروة طبيعية أو تتمتع بإحتكارات أو أوضاع تفضيلية، كما وتلك التي إستفادت على السواء من الإنهيار ونتائجه والأزمة المالية، على ان يتم درس الحالات وتحديد مروحة ضريبية خاصة لتلك القطاعات بعناية ودقة.

·تفعيل إجراءات تطبيق القانون رقم 55 تاريخ 2016/10/27 لتبادل المعلومات الضريبية الذي يسمح للسلطات الضريبية اللبنانية الحصول على المعلومات المالية والضريبية العائدة للمقيمين ضريبياً في لبنان والذين يحصلون على إيرادات رؤوس أموال منقولة من الخارج.

تحصيل حقوق ومستحقات الدولة قبل سقوطها بمرور الزمن المنصوص عنه في قانون الإجراءات الضريبية. وبالتالي تحصيل ما هو مستحق على المكلفين المتخلفين والمكتومين كما وتحصيل ما هو متوجب من رسوم وغرامات ومستحقات على أصحاب الكسّارات والمقالع والمرامل؛ كما وما هو متوجب بالنسبة لشاغلي الأملاك العامة البحرية والنهرية وسائر المتعدّين على الأملاك العامة. علماً أن معظمه غير مرخّص وغير شرعي.

- تفعيل وتعزيز الجباية من خلال معالجة ملف ضريبة الأملاك المبنية غير المحصلة منذ سنوات، وتسريع المعاملات العقارية لزيادة إيرادات رسوم التسجيل، وإعادة النظر في الضرائب على منتجات التبغ والتنباك بما يحقق إيرادات إضافية وأثرًا صحيًا إيجابيًا.

-طرح واقرار مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد العصري والمحفز للعدالة التي اعدته لجنة وزارية في عهد حكومة الرئس ميقاتي الاخيرة بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

- اصلاح جزري في الملاك الإداري بهدف تنقيته من الشوائب واعتماد معايير الكفاءة والفعالية لتأمين ادارة عصرية ورشيدة تخدم المواطنين وتحفز الاستثمار والنمو .

. تخفيض بدلات إيجارات الدوائر الرسمية الباهظة وترشيد الإنفاق العام.

إن هذه الإجراءات تشكّل مسار اصلاحي مستدام منطقي وموضوعي يؤمن مصادر تمويل عادلة وأكثر استدامة، ويؤمن إيرادات للخزينة وترشيد انفاق من دون تحميل المواطن الملتزم أعباء إضافية.

إن معالجة رواتب القطاع العام يجب أن تكون جزءًا من رؤية إصلاحية متكاملة تشمل:

-إصلاح إداري من شأنه أن يقلل من عدد الموظفين العموميين غير المنتجين أو إعادة توزيعهم على الإدارات التي تحتاج إلى قوى عاملة.

- توسيع القاعدة الضريبية بدل زيادة النسب على المكلفين الملتزمين من خلال تحديث الإدارة الضريبية وتعزيز الرقابة والامتثال.

- اعتماد مبدأ العدالة الضريبية التصاعدية بما يحمي الفئات الأضعف.

- مكافحة التهرب والتهريب بجدية وشفافية.

Lebanese Association aiming to promote tax ethics & compliance
by informing citizens about their rights & obligations.

MOF # 2989418

انطلاقًا من دورنا في الدفاع عن حقوق المكلفين وتعزيز ثقافة الامتثال الطوعي، تؤكد الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين أن تمويل الدولة يجب أن يقوم على مبادئ العدالة والكفاءة، لا على زيادة الأعباء غير المباشرة التي تطال الجميع بالتساوي.

إن حماية المواطن لا تتعارض مع تأمين رواتب القطاع العام، بل إن الحل يكمن في إصلاح مالي وإداري حقيقي يضمن تحصيل الإيرادات المهدورة قبل فرض ضرائب جديدة.

فالمطلوب اليوم ليس المزيد من الضرائب، بل المزيد من العدالة في تطبيقها.

Achrafieh, Beirut - E: aldicorg@gmail.com - www.aldic.net